الأمم المتحدة

A/60/394

الجمعية العامة

Distr.: General
29 September 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البندان ٤٦ و ١٢٠ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم بلاغ طهران الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بإصلاح الأمم المتحدة، المعقود في طهران يومي ٧ و ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٤٦ و ١٢٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) جواد **ظريف**

171005 171005 05-53115 (A)
0553115

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بلاغ طهران

المؤتمر الدولي المعني بإصلاح الأمم المتحدة

طهران ١٧ و ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥

انعقد المؤتمر الدولي المعني بإصلاح الأمم المتحدة، الذي نظمه معهد الدراسات السياسية والدولية، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للإعلام (طهران)، بطهران في ١٧ و ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وافتُتح المؤتمر بكلمة ألقاها كمال خرازي، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، ثم رسالة من كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، ألقاها إدوارد مورتيمر. وتبعت الجلسة العامة ثمانية أفرقة ناقش خلالها أكاديميون بارزون، على الصعيد الدولي والإيراني، وممثلون رفيعو المستوى لعدد من الدول، فضلا عن أعضاء السلك الدبلوماسي، جوانب عديدة لعملية إصلاح الأمم المتحدة. وترأس المؤتمر علي مجتهد شابستاري.

ورحب المشاركون ترحيبا كبيرا بإسهامات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وتقرير الأمين العام المعنون ”في جو من الحرية أفسح“، واعتبروهما جهودا قيمة لتناول الشواغل المتنامية المتعلقة بفعالية الأمم المتحدة في مجال تلبية احتياجات البشرية في القرن الحادي والعشرين. ولقد جرى الإقرار كذلك بأن هذين التقريرين يعكسان المنظورات المختلفة بشأن حالة العالم والمنظمة العالمية. وركز المشاركون على الموضوعات الرئيسية والنقاط الهامة الواردة أدناه. وقرروا أن تقوم حكومة جمهورية إيران الإسلامية برفع هذا البلاغ رسميا إلى الأمين العام للأمم المتحدة كرسالة إلى مؤتمر قمة استعراض الألفية، الذي سيعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

لا غنى عن الأمم المتحدة

شدد المشاركون على دور الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه والحاجة الأساسية إلى دعم الإصلاح الهيكلي وتحسين أداء المنظمة وتعزيزها ودعم ثقة المجتمع الدولي في فعاليتها. وشدد المشاركون أيضا على أن صورة ومكانة الأمم المتحدة لدى الدول الأعضاء، وخاصة في الولايات المتحدة، يتصلان اتصالا كبيرا بتحديد مدى وعمق الإصلاح الممكن، إذا كان سيجري حقا أي إصلاح فعلي ومجد على الإطلاق.

معنى الإصلاح وغايته

يتعلق سؤال أساسي للغاية يدور بخلد الكثير من المشاركين بالمدى الذي تُشكل فيه المحاولات الجارية لإصلاح الأمم المتحدة، مثل معظم العلاقات القائمة على المستوى الدولي وسائل لإضفاء الصبغة المؤسسية على ما قد تفضله الدول العظمى من أمور معينة. ولقد شكلت الحالة والأزمة اللتان أعقبتا حرب العراق بكل وضوح الإطار الذي أثار ضمنه كثير من المشاركين شواغلهم بشأن جوهر إصلاح الأمم المتحدة ومعناه الحقيقي. فيرى النقاد أهمية تجنب، بكافة الوسائل، المضي في إضفاء الصبغة المؤسسية على علاقات القوة غير المتناسبة حاليا. وترى أقلية من المشاركين أنه لا ينبغي لعملية الإصلاح أن تقلل من إظهار عملية صنع القرار بالأمم المتحدة لحقائق القوة والقدرة خارج قاعات الهيئة الدولية.

التعددية في مواجهة الاتجاه الأحادي

فكر جميع المشاركين مليا في موضوع مشترك فعال ذي أهمية أساسية لسير أعمال الأمم المتحدة وفعاليتها في التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين وهو التعددية الحقيقية وفقا لروح ميثاق الأمم المتحدة ونصه ويمكن أن يعتبر نبذ الاتجاه الأحادي الحالي والمتصاعد نقطة تتوافق بشأنها الآراء دون منازع.

توافق الآراء بشأن تعريف المسائل التي تبعث على القلق

تعلقت إحدى المسائل التي نوقشت مناقشة مستفيضة بالمفاهيم والمصطلحات المثيرة للخلاف مثل ''الإرهاب''و ''التدخل الإنساني''و ''المسؤولية عن الحماية'' التي يرى الجميع أنه ينبغي المضي في مناقشتها مناقشة شاملة بغية التوصل إلى توافق للآراء بشأن تعريفها. وهناك تفهم عام لاحتمال تشكيل جوانب الغموض أساسا أو عذر لتلاعب الأقوياء بها.

تشخيص المشكلة

يجب أن يقوم الإصلاح على تشخيص واضح واقعي. وعلى سبيل المثال، أشار بعض المشاركين إلى أن الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام والفريق الرفيع المستوى تتناول الأغراض عوضا عن تناول الأسباب الجذرية الكامنة وراء الكثير من المشكلات والأزمات الراهنة.

تجنب تسييس القضايا

أعرب المشاركون عن ضرورة تجنب تسييس القضايا وأن تغطي إعلانات الأمم المتحدة قضايا معينة عوضا عن بلدان معينة.

السيادة

حيث أن سيادة الدول هي حجر الزاوية في مجال العلاقات الدولية وتشكل أساسا للميثاق، فقد أعرب كثير من المشاركين عن عدم ارتياحهم لاحتمال تمكن التعريفات

والقواعد الغامضة من النيل من هذا الأساس المتين. والواقع أن الدول قد بدأت تدريجيا، وإن كان طوعا، في التخلي عن جزء من سيادتها من أجل التعاون بشأن مسائل تبعث على القلق في العالم. ومع ذلك، فقد شدد كثير من المشاركين على أن التدخل هو مسألة مختلفة تماما. ولقد أدى عدم الاتساق في التطبيق فضلا عن انعدام صرامة المعايير المتعلقة باستعمال القوة وحقوق الإنسان والمسؤولية عن الحماية إلى بث الخوف في صفوف الكثير من الدول. وهكذا حظيت مسألة الحماية الذاتية بأهمية متزايدة، مما أسفر عن احتمال تقويض التعاون بشأن المسألة الحساسة مثل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والرعاية الصحية. وأشارت المناقشات التي دارت خلال المؤتمر إلى خطر حدوث تراجع كبير في إنجازات العقدين الماضيين المتعلقة بالتوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن الشواغل العالمية.

استعمال القوة

حذا كثير من المشاركين حذو الدكتور خرازي في الإعراب عن القلق من أن المقترحات الواردة في تقريري الفريق الرفيع المستوى والأمين العام بشأن استعمال القوة من جانب الدول والحق في الدفاع عن النفس حسب تعريفه الوارد في المادة ٥١ من الميثاق تفسح المجال بشكل مفرط أمام الدول لتسويغ الهجمات الأحادية ضد الدول الأخرى. وكان هناك توافق في الآراء بعدم قبول أي تسامح أو مرونة إزاء استعمال القوة، إذ أن الغموض يؤدي إلى المرونة في التفسير ويوفر المبررات للعديد من التفسيرات، وبالتالي لتسويغ الاتجاه الأحادي و/أو العمل الفردي. وذكر الجنرال ساتيش نامبيار، عضو الفريق الرفيع المستوى، والسيد مورتيمر، الذي مثل الأمين العام، أن المقصود هو العكس تماما. وحرص الاثنان على التمييز تمييزا واضحا بين الدفاع عن النفس الوقائي أو التحسبي الذي قد تلجأ إليه الدولة عندما يتضح أن هناك هجوما وشيكا على أراضيها وبين الاستعمال ''الوقائي'' للقوة البعيد المدى للتعامل مع أخطار كامنة أو غير وشيكة أو حتى افتراضية. ولا يجوز تسويغ الأخطار الأخيرة بموجب المادة ٥١، غير أنه لا يمكن اتخاذ قرار بشأنها إلا بشكل جماعي بواسطة المجتمع الدولي، ممثلا بمجلس الأمن. ويرى بعض المشاركين ومقدمي ورقات العرض نفس الرأي. ومع ذلك، يعتقد كثير من المشاركين الآخرين أن أي إشارة إلى الدفاع عن النفس خارج الصياغة الصارمة للمادة ٥١، بما في ذلك أي استنباط لشرعية الهجوم الوقائي، يتعارض مع الميثاق وأن عدة أحكام صادرة عن محكمة العدل الدولية قد يُساء استخدامها من جانب القوى الإقليمية والدولية، كما حدث عندما غزا صدام حسين إيران والكويت. وأشير كذلك إلى أن المادة ٢ (٤) من الميثاق تلزم الدول بالامتناع عن استعمال القوة الفعلي، وكذلك عن التهديد باستعمالها. ولذا، لا يحق لأي دولة الإشارة إلى استعمال القوة كخيار ''قائم''.

المسؤولية عن الحماية

هناك انقسام مماثل في الآراء بشأن فكرة ''التدخل الإنساني'' التي هي مثار خلاف كبير. وأعرب كثير من المشاركين عن تحفظاتهم بشأن فكرة المسؤولية الدولية عن حماية المدنيين الذين يتهددهم خطر الإبادة الجماعية أو غير ذلك من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، خشية استخدامها من جانب الدول القوية كذريعة للتدخل في الدول الأقل قوة. ومن ناحية أخرى، ذكر آخرون أن هذه الفكرة آخذة في الظهور كقاعدة من قواعد العرف وأنها ضرورية من أجل منع وقوع عمليات إبادة جماعية أخرى كتلك التي وقعت في رواندا، حيث أخفقت الأمم المتحدة في منعها أو وقفها في عام ١٩٩٤. وفي هذا المضمار أيضا ترمي مقترحات الفريق الرفيع المستوى ومقترحات الأمين العام إلى التقليل من مخاطر التدخل الأحادي بإلقاء المسؤولية عن اتخاذ القرارات على عاتق مجلس الأمن وحده فحسب.

معايير استعمال القوة

تأسيسا على أعمال اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، لاحظ المشاركون وجود تفاوت في المداولات الدولية حتى الآن. واقترح الفريق الرفيع المستوى خمسة ''معايير أساسية'' ينبغي لمجلس الأمن تناولها دائما عند النظر فيما إذا كان يلزم السماح باستعمال القوة العسكرية أو تأييد استعمالها، واقترح الأمين العام أيضا أن يحدد مجلس الأمن تلك ''المبادئ'' في قرار ما كبيان للنوايا. ومع ذلك، فلم يقر مشروع الوثيقة الختامية المقدم من رئيس الجمعية العامة إلا بمجرد الحاجة إلى مواصلة مناقشة هذه المبادئ.

التنمية

أعرب كثير من المشاركين عن انتقادات شديدة لتفاوت التركيز في دعائم إصلاح الأمم المتحدة نتيجة التقصير في ربطها بالتنمية بوصفها حجر الزاوية لأمن البشرية. وبالتالي، فقد شددوا على أوجه الترابط الوثيق والعضوي بين التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر كأسس لحقوق الإنسان وأمنه. وذكر آخرون، فيما يتعلق بمسألة ذات صلة بهذا الموضوع، أنه ينبغي النظر إلى التنمية كعملية وغاية في حد ذاتها وليس كوسيلة لكفالة الأمن، وخاصة في حالة تعريفها تعريفا حصريا. ومع ذلك، يعتقد عدد من المشاركين أن هذا التركيز غير المتوازن هو سمة لتنظيم المؤتمر ذاته وليس سمة من سمات تقرير الأمين العام، الذي تم فيه تكريس الفصل الأول والأطول للمسائل الإنمائية. ومع هذا، نظرا للقيود الزمنية التي حدثت في آخر لحظة، لم تكرس في المؤتمر إلا جلسة قصيرة واحدة فقط للتنمية. وفي هذه الجلسة، ذكر أعضاء الأفرقة أنه في الوقت الذي يعتبر فيه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووضع معايير لإنجازها أمرا هاما، إلا أنه يتعين على الأمم المتحدة إيلاء انتباه متناسب لقضايا التخلف عوضا عن أعراضه. ولقد وردت عبارات قوية جدا بشأن وجوب تقويم التركيز على ''توافق آراء واشنطن''، والنهج المهيمنة والسياسات المهيمنة الحالية لمؤسسات بريتون

وودز بشأن تحرير التجارة والشروط الناجمة عن ذلك المفروضة على الإقراض وتدفقات المعونة والاستعاضة عنها بمخطط إنمائي يوفر ما تشتد حاجة البلدان النامية إليه من مجال لوضع السياسات في شتى الميادين، بما في ذلك التجارة وتحرير حسابات رأس المال، ومما يحظى بالأهمية كذلك في وضع وتنفيذ سياساتها الإنمائية عموما بالاتساق مع ظروفها الخاصة ومستوى تنميتها. ومما لا شك فيه أن تخفيض الديون وزيادة المعونة لهما دور في هذا الشأن. وهناك حاجة إلى مجال لوضع السياسات وتغيير في التركيز لمساعدة البلدان النامية في جهودها الوطنية الرامية إلى تحقيق النمو المعتمد على الذات والتنمية الذاتية دون تقييدها دون مسوغ بضوابط ثقيلة الأعباء وبرامج تكيف مفروضة من الخارج. ومما يبعث على الأسف، لم يتح إلا قدر ضئيل من الوقت الثمين لإجراء مناقشة كاملة لهذه القضايا الهامة، و لم يتضمن المؤتمر جلسة محددة مكرسة لحقوق الإنسان أو للتغييرات المؤسسية المقترحة في الأمم المتحدة، عدا إصلاح مجلس الأمن.

إصلاح مجلس الأمن

شكلت ورقات العرض المقدمة والمناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن في الواقع، مثالا مصغرا للمناقشات الخلافية الجارية فيما بين ممثلي الدول الأعضاء في نيويورك.

ويقر الجميع بالحاجة إلى التغيير، غير أنه لم يتم التوصل إلى الاتفاق بشأن التفاصيل. وشددت ورقات العرض على الصعاب التي تواجه – وذكر البعض استحالة – التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أساليب تغيير عضوية مجلس الأمن ومسألة حق النقض. وبالإضافة إلى الخيارين اللذين اقترحهما فريق الخبراء الرفيع المستوى، كانت الخيارات الأخرى أيضا المقدمة في الآونة الأخيرة موضوعا لمناقشة جادة ومستفيضة. وفي الوقت الذي أشار فيه البعض إلى سابقة التغيير الذي تم الاتفاق عليه في عام ١٩٦٣، فقد ذكر آخرون أن حالة السياسات والانقسام في عام ٢٠٠٥ هي مسألة مختلفة اختلافا تاما.

وتعد الأسئلة الهامة التالية ضمن تلك الأسئلة التي أُثيرت وجرى التفكير فيها، حتى وأن لم يتم التوصل إلى إجابة وافية أو مرضية لها، ألا وهي: هل يمكن أن تزداد شرعية وفعالية مجلس أمن أكبر مما هو عليه الآن؟ وهل تصبح بنود الإصلاح التي يمكن تنفيذها رهينة اتفاق بشأن مجلس الأمن؟ وهل يمكن منح حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد أو إلغائه؟ وما هي المخاطر الأكبر، أهي تلك الناجمة عن إصلاح المجلس أم تلك التي تُبقي على الوضع الراهن كما هو؟ وإذا لم يُحرز أي تقدم في إصلاح مجلس الأمن في المستقبل القريب، فما الذي سيبقى من مصداقيته التي لحقها ضرر شديد بالفعل؟

الحوار فيما بين الحضارات

أعرب كثير من المشاركين عن استيائهم من أنه رغم الاهتمام الكبير بمسائل الأمن، لم يرد أي ذكر على الإطلاق في التقارير قيد المناقشة لمبادرة الرئيس خاتمي المعروفة على نطاق واسع والتي تم الترحيب بها بشأن الحوار فيما بين الحضارات والتي أدرجت ضمن جدول أعمال الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠١. ولقد أعرب المشاركون عن رأيهم بعبارات لا لبس فيها بأن هذا الحوار المقترح، إذا تناول مثل هذه القضايا، بما في ذلك الإرهاب وردود الفعل بشأنه، يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في هذا المجال. ومع ذلك، فقد جرى تصويب هذا الإغفال في مشروع الوثيقة الختامية الذي قدمه رئيس الجمعية العامة، وأعرب المشاركون عن أملهم في أن تحظى المسألة بالاهتمام والأهمية على النحو الواجب في المداولات الختامية قبل انعقاد مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر وخلاله.

وفي هذا السياق، رأى بعض المشاركين كذلك أن الحوار فيما بين الأديان هو عنصر لازم للحوار فيما بين الحضارات. وبهذا المعنى، طُلب من الأمم المتحدة تناول مسألة الإيمان واستكشاف دورها في الإسهام في تحقيق الأهداف المشتركة للبشرية. وفي هذا الصدد، ينبغي للمنظمة أن تراعي مسألة الإيمان الديني ومكانته المركزية لتشكيل الديناميات الهامة للسياسات العالمية والعلاقات الدولية إجمالا.

والمبادرة المتعلقة بالحوار فيما بين الأديان، كيفما تقرر تنظيمه بما في ذلك تحت رعاية الأمم المتحدة، يمكن أن تتحدى الأديان العالمية الكبرى لتقديم منظوراتها بشأن مشاكل لا تعد ولا تحصى تواجه البشرية، وتتراوح من أمن البشر والعنف والإرهاب إلى التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والسلام العالمي، وتعمل بذلك من أجل التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين مجتمع الدول بشأن القضايا الأساسية المتعلقة بأحوال البشرية.

المجتمع المدني

حث بعض المشاركين على إيلاء مزيد من الاهتمام لمسألة دور المجتمع المدني، على المستويين الوطني والدولي، والتركيز على تأثير المجتمع المدني على إدارة الشؤون العالمية وفي ميادين شتى، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز الاتصال والشراكة بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة. وجرت مناقشة تقرير فريق كاردوسو المعني بالعلاقات بين المجتمع المدني والأمم المتحدة في إحدى الجلسات. وجرى الإعراب عن الأمل في أن يحظى التقرير بالاهتمام الواجب في أثناء الدورة المقبلة للجمعية العامة.